أما من الناحية الآنية ، فقد حلت هذه السياسة مشكلة اسرائيل في كيفية التخلص من فائض الانتاج الزراعي للضفة الغربية . فمن ناحية ، لو ترك ذلك الفائض دون ان يباع، لانهار اقتصاد الضفة الغربية تماما واصبح يشكل عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي، وربما أدى الى زيادة مقاومة الاهالي في المناطق المحتلة . ومن ناحية اخرى ، لو وصل انتاج الضفة الغربية من الفواكه والخضار الى اسرائيل لانخفض بيع الانتاج الاسرائيلي من الفواكه بنسبة ٢٠ الى ٢٥٪ (٣٥). وقد عمد الاسرائيليون الى حصر بيع محصول الضفة الغربية في اسواق اسرائيل بعدد من القوانين تتطلب تصاريح خاصة، واجراء فحص صحي على الطعام المصنع ، وشهادة بان المحصول المستورد لن يؤدي الى وجود فسائض اسرائيلي(٣٦).

وقد وضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٦٨ — ١٩٦٩ ، بالتشاور مع وجهاء الضفة الغربية و« قادتها الزراعيين»، خطة جديدة لزراعة الضفة الغربية(٣٧). وقد هدفت هذه الخطة في الاساس الى تخفيض اعتماد مزارعي الضفة الغربية على الاسواق العربية ، وتغيير محصولاتهم لكي تلبي الاحتياجات الاسرائيلية وذلك بزرع مواد كانت اسرائيل تستوردها من الخارج ، وبتزويد الصناعة الاسرائيلية بمواد اخرى(٣٨).

والمثال الساطع على جهود سلطات الاحتلال الاسرائيلية لخفض اعتماد مزارعي الضفة الغربية على الاسواق العربية هو محاولة دفعهم لعدم زرع البطيخ والفواكه المائية الاخرى والتي تعتبر مادة مهمة للتصدير للدول العربية القاحلة(٣٩). وقد انخفض محصول الضفة الغربية من البطيخ ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ من ٣٦،٠٠٠ طن الى ٢٠،٥٠٠ طن(٤٠).

وتقوم اسرائيل بتحقيق خططها الزراعية للضفة الغربية من خلال تشجيع زراعة المحاصيل الجديدة المطلوبة بعدة وسائل : « المشاريع التجريبية » التي تقدم الحبوب للمزارع وتدفع له اسعارا اعلى من اسعار محصوله السابق ، « اللجان الزراعية » المؤلفة من الوجهاء وكبار المزارعين ، ثم من خلال نشاطات « مسؤول التسويق » الملحق بسلطات الاحتلال(٤١). فمثلا ، تنص الخطة الزراعية لعام ١٩٦٩ — ١٩٧٠ على ما يلي: « نوصي بأن على المزارعين الذين يزرعون بندورة وباذنجان ان يصدروا فائض محصولهم الى اسواق اسرائيل خلال شهري آذار ونيسان . فخلال تلك الفترة يكون هناك طلب على هذه المحاصيل في الاسواق الاسرائيلية . ويمثل هذا البرنامج حافزا للمزارعين العرب لتوقيع عقود تصدير »(٤٢). ويضيف التقرير ايضا « ان العقود توقع الان ما بين المزارعين ومصانع التعليب الاسرائيلية بمساعدة وزارة الزراعة . وهكذا سيزيد المزارعون مساحة المحاصيل التي كان على اسرائيل استيرادها سابقا »(٤٣). ويزداد في الضفة الغربية انتاج المزروعات الصناعية التي تحتاجها المصانع الاسرائيلية: ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ مثلا ارتفع انتاج السمسم من ٧٠٠ طن الى ١٧٠٠ طن ، كما يجري تشجيع زيادة انتاج القطن والتبغ وقصب السكر ومزروعات صناعية اخرى(٤٤).

وقد ركزت الدعاية الاسرائيلية على « الفوائد العظمى » التي قدمتها التكنولوجيا الاسرائيلية « للزراعة المختلفة » في الضفة الغربية (بينما في الحقيقة ان مستوى انتاج المحاصيل كان متعادلا مع مستوى انتاج المزارعين العرب في اسرائيل)(٤٥). ومما لا شك فيه ان « الفوائد العظمى » عادت على صناعة الكيماويات الاسرائيلية في تنمية زراعة الضفة الغربية : لاحظت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ان الزراعة الاسرائيلية تستعمل كمية من السماد في الدونم الواحد تزيد ٢٠ مرة على الكمية التي يستعملها مزارعو الضفة الغربية ، وشددت على قيمة المواد الكيماوية والسماد اثناء « الاستعراضات التجريبية » التي كانت تقدم للمزارعين العرب(٤٦). وتحتل الكيماويات